



الأمم المتحدة

# تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الملحق رقم ٣٥



الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الثامنة والستون  
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه  
غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

## المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - مقدمة
٤	الثاني - ولاية اللجنة
٦	الثالث - تنظيم الأعمال
٦	ألف - عضوية وأعضاء المكتب
٦	باء - مشاركة في أعمال اللجنة
٧	الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين
٢٠	الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة
٢٠	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٦٧
٢٠	باء - الإجراءات الذي اتخذته اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٠/٦٧ و ٢١/٦٧
٢٦	السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٦٧
٢٨	السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

## كتاب الإحالة

[٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٢ من قرارها ٢٠/٦٧ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ويغطي التقرير الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(توقيع) عبد السلام ديالو  
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه  
غير القابلة للتصرف

معالي السيد بان كي - مون  
الأمين العام للأمم المتحدة  
نيويورك

## الفصل الأول

### مقدمة

١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصويتا تاريخيا أجرته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ منحت بموجبه لفلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. ويعكس اعتماد هذا المركز توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي ممارسة حريته في دولة ذات سيادة، وتوافق الآراء بشأن الحل القائم على وجود دولتين، وذلك استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما يعكس تنامي نفاذ صبر الأطراف الدولية إزاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده وتنامي الشعور بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي للتراع.

٢ - وكان رد فعل الحكومة الإسرائيلية إزاء تصويت الجمعية العامة سلبيا حيث أعلنت عن خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، مما يشكل خرقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأوقفت تحويل عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية، انتهاكا للاتفاقات التي تم التوصل إليها. واستمرت إسرائيل في الإعلان عن خطط لبناء المستوطنات والموافقة عليها حتى بعد أن أُعلن عن استئناف محادثات السلام في تموز/يوليه بعد أشهر من الوساطة من جانب الولايات المتحدة.

٣ - وقبل أسبوعين من تصويت الجمعية العامة، شنت إسرائيل هجوما عسكريا واسع النطاق لمدة ثمانية أيام على قطاع غزة، حيث قُتل ١٦٥ فلسطينيا، كان أكثر من نصفهم من المدنيين، وجرح زهاء ١٤٠٠ شخص، بما في ذلك العديد من الأطفال. وقتل من جراء إطلاق الصواريخ ستة إسرائيليين، من بينهم ثلاثة مدنيين. وظلت الحالة الإنسانية في غزة حرجة، حيث ترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة. وظلت القيود الطويلة الأمد التي تفرضها إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧ في شكل حصار على حركة الأشخاص والبضائع تقوض الأحوال المعيشية للفلسطينيين في غزة البالغ عددهم ١,٧ مليون نسمة. وظل الحصار أيضا يعوق عملية إعادة الإعمار والتأهيل. واستمر أيضا قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ ونيران الهاون من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة، وهو ما عرض حياة السكان الإسرائيليين للخطر.

٤ - وواصلت إسرائيل شن غاراتها العسكرية وعمليات التوغل المتكررة في الضفة الغربية، مما أدى إلى قتل وجرح فلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. واعتُقل ٣٥٨٣ فلسطينيا على الأقل، بمن فيهم النساء والأطفال، في سياق ما يزيد على ٣٠٠٠ عملية اعتقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، بالإضافة إلى الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني الذين لا يزالون

يقبعون في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، إلا أن ذلك كله تحجبه التقارير الواردة عن إفراج إسرائيل عن بعض السجناء الفلسطينيين كبادرة تنم عن حسن النية. واستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية القوة المفرطة في التعامل مع الكثير من المدنيين غير المسلحين أثناء المظاهرات ضد الاحتلال. واستمرت إسرائيل في توسيع مستوطناتها غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ووافقت على تشييد الآلاف من وحدات الاستيطان الجديدة. واستمر تشييد الجدار العازل تحدياً لفتوى محكمة العدل الدولية (الصادرة عام ٢٠٠٤)، وهو ما أسفر عن مواصلة مصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير الممتلكات، وزيادة الإضرار بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتسبب في تشريد مزيد من الأسر الفلسطينية. وظل الوضع في القدس الشرقية المحتلة يبعث على الجزع، في ظل استمرار أعمال مصادرة الأراضي وهدم المساكن وطرد السكان الفلسطينيين، وتكثيف الأعمال العدوانية وتخريب الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة.

٥ - وظلت جهود بناء الدولة الفلسطينية تواجه الصعوبات بسبب وجود عجز كبير في الميزانية، وكذلك بسبب القيود والعقبات التي تفرضها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما أدى إلى استمرار عرقلة الحركة العادية للأشخاص والسلع، والنشاط الاقتصادي، وعرقلة مواصلة التنمية والنمو. وإضافة إلى ذلك، أسهم نقص المعونة الخارجية وعدم وفاء البلدان المانحة بتعهداتها المالية في تفاقم هذه الحالة العصبية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأعضاء مكتبها على حشد دعم واسع النطاق من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وذلك لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير. وفي هذا السياق، رحبت اللجنة باستئناف محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في آب/أغسطس بفضل جهود الوساطة الفعالة التي تبذلها الولايات المتحدة. وقامت اللجنة برصد الوضع على أرض الواقع والتطورات السياسية، ونفذت برنامجها فيما يتعلق بعقد اجتماعات ومؤتمرات دولية، وأجرت مشاورات مع ممثلي الحكومات والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية، فضلاً عن المجتمع المدني، وتواصلت مع شركائها في جميع أنحاء العالم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وكررت اللجنة تأكيد موقفها المبدئي بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين إلا بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).



٧ - وتناولت الحلقة الدراسية السنوية المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي نظمتها اللجنة في روما في شباط/فبراير ٢٠١٣، التحديات التي يطرحها تطوير اقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتي، والفرص التي يتيحها في ظل الواقع الجديد لدولة خاضعة للاحتلال. وأعقب هذه الحلقة الدراسية في نيسان/أبريل اجتماع إقليمي في أديس أبابا ركز على التضامن الأفريقي مع الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق السيادة والاستقلال لدولة فلسطين. وركز المشاركون في اجتماع دولي عقد في بيجين في حزيران/يونيه على إحياء الالتزام الدولي بالعمل الجماعي من أجل التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

## الفصل الثاني

### ولاية اللجنة

٨ - أنشأت الجمعية العامة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥،

وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير

القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٩ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول

(A/61/35) بوصفها أساساً لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة<sup>(١)</sup>،

التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، التي تمثل جوهر النزاع

العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، بما في

ذلك قراراً لمجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك إلى المبادئ الأساسية

التالية: انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام

١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع

الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ والاعتراف بحقوق

الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته تلك الحقوق. وقد تعذر تنفيذ توصيات

اللجنة التي وردت في تقريرها الأول، وتقوم الجمعية العامة سنوياً بتجديد ولاية اللجنة

وتطلب إليها تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها.

١٠ - وقد دأبت اللجنة على دعم هدف وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً

إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وفقاً

لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قراراً لمجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)

و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وأعربت اللجنة عن ترحيبها بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة

الرباعية، وعن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وتواصل اللجنة عملها، وفقاً لولايتها،

من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية دائمة تمكن

الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، واختتام تلك المفاوضات بنجاح.

وتشجع اللجنة المجتمع الدولي على تقديم الدعم والمساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

(١) تقدم اللجنة، اعتباراً من الدورة الحادية والثلاثين، تقارير سنوية إلى الجمعية العامة؛ وتصدر جميع هذه

التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ من وثائق الجمعية في الدورة المعنية.

١١ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (القرار ٢٠/٦٧)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامج عملها (القرار ٢١/٦٧)، وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار ٢٢/٦٧). واتخذت الجمعية أيضا القرار ٢٣/٦٧ المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

## الفصل الثالث

### تنظيم الأعمال

#### ألف - عضوية وأعضاء المكتب

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى اللجنة بوصفها عضواً جديداً، وذلك في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣.

١٣ - وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند.

١٤ - والدول التي تتمتع بمركز المراقب في جلسات اللجنة هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبلغاريا، وبنغلاديش، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والصين، والعراق، وفيت نام، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنيجر، واليمن، وكذلك دولة فلسطين، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

١٥ - وانتخبت اللجنة في جلستها ٣٤٨، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، عبد السلام ديالو (السنغال) رئيساً، وظاهر تنين (أفغانستان) ورودولفو ريبس رودريغيز (كوبا) نائبين للرئيس، وكريستوفر غربما (مالطة) مقرراً. وقررت اللجنة في جلستها ٣٥٤، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، انتخاب ثلاثة نواب إضافيين للرئيس في مكتبها: ديسرا بيركايا (إندونيسيا)، وويلفريد إمفولا (ناميبيا)، وماريا روباليس دي تشامورو (نيكاراغوا).

#### باء - مشاركة في أعمال اللجنة

١٦ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت دولة فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت إحاطات وملاحظات ومقترحات لكي ينظر فيها كل من اللجنة ومكتبها.

## استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

## التطورات السياسية

١٧ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم الرئيس محمود عباس إلى مجلس الأمن طلب دولة فلسطين الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة. وفي حين أن هذا الطلب لا يزال معروضا على المجلس، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. واتخذ القرار بأغلبية ١٣٨ صوتا، مقابل ٩ أصوات، وامتناع ٤١ عضوا عن التصويت. ورفضت إسرائيل هذه الخطوة، وجاء ردها على ذلك فوراً بإعلانها المتعمد عن خطط لبناء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، ووقف تحويل عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية التي تجرى باسم الفلسطينيين.

١٨ - واستمر إحباط الجهود الدولية الرامية إلى استئناف محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية بسبب استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات غير المشروعة، وغيرها من التدابير غير المشروعة، ولكن بعد أشهر من الوساطة من جانب الولايات المتحدة، أعلن وزير الخارجية، جون كيري، يوم ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ في عمان، أنه تم التوصل إلى اتفاق يضع أساسا لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن الوضع النهائي. وعقد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون سلسلة من الاجتماعات التحضيرية في واشنطن العاصمة، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث اتفقوا على جدول أعمال من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي خلال الأشهر التسعة التالية. وفي ١٤ آب/أغسطس، أجريت أول محادثات رسمية للسلام منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في القدس، بعد ساعات من إفراج إسرائيل، في إطار مبادرة تنم عن حسن نيتها تجاه الفلسطينيين، عن ٢٦ سجينا فلسطينيا كانوا قد احتجزوا قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو. وكان من المقرر أن يلتقي المفاوضون أسبوعيا بعد ذلك، بالتناوب بين القدس والخليل.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترفت غرينادا وغواتيمالا وهايتي بدولة فلسطين، بينما أقامت السلفادور وغيانا علاقات دبلوماسية معها. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الدانمرك والسويد وفنلندا وقبرص وليتوانيا رفع مستوى الوفود الفلسطينية لديها لكي تصبح في مقام السفارات أو ما شابه ذلك.

## المستوطنات

٢٠ - واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطة الاستيطان غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكثفت تلك الأنشطة. وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آب/أغسطس ٢٠١٣ أن عدد المستوطنين في ١٤٤ مستوطنة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وصل إلى ٥٤٦ ٥٦٣ مستوطنا في عام ٢٠١٢ (منهم ٣٧٠ ٣٦٠ مستوطنا في الضفة الغربية و ١٧٦ ٢٠٣ مستوطنا في القدس الشرقية)، مما يعكس زيادة بمقدار ٧٦٥ ٢٤ مستوطنا مقارنة بعام ٢٠١١.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت إسرائيل عن القرارات التالية أو وافقت عليها أو أصدرتها: تقديم عطاءات لبناء ٧٢ وحدة سكنية في مستوطنة "رييل" (٦ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وبناء ما يقرب من ٧٠٠ وحدة جديدة في "يتامار" وفي مناطق أخرى قرب نابلس (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وبناء ٣٠٠٠ وحدة جديدة، بما يشمل أعمال التقسيم والتخطيط الأولية لآلاف الوحدات في القدس الشرقية والكتل الاستيطانية، بما فيها "عاليه أدوميم" والمنطقة "EI" (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وطرح عطاءات لبناء ٩٢ وحدة في "معاليه أدوميم" (١١ كانون الأول/ديسمبر)؛ ووضع خطة متقدمة لبناء ٥٢٣ وحدة في "غوش عتصيون" (١٩ كانون الأول/ديسمبر)؛ وبناء ٥٢٣ وحدة في "جفعوت" (٢٠ كانون الأول/ديسمبر)؛ ووضع خطط من أجل ١٧٠ وحدة جديدة و ٨٤ وحدة في "روتيم" في وادي الأردن (١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)؛ وطرح عطاءات لبناء ١١٤ وحدة جديدة في "إفرات" و ٨٤ وحدة في "كريات أربع" (١٦ كانون الثاني/يناير)؛ وطرح عطاءات من أجل بناء ١٢٨ وحدة في "بيتار عيليت" (٢٥ كانون الثاني/يناير)؛ ووضع خطط لبناء ٣٤٦ وحدة في "غوش عتصيون" (٣١ كانون الثاني/يناير)؛ وبناء ٢٠٠ وحدة سكنية جديدة في "تيكوع" و ١٤٦ وحدة في "نوكدم" (٢ شباط/فبراير)؛ ووضع خطط لبناء ٩٠ وحدة جديدة في "بيت إيل" (١١ شباط/فبراير)؛ وبناء ٢٩٦ وحدة جديدة في "بيت إيل" (٨ أيار/مايو)؛ ووضع خطط لبناء ما يزيد على ١٠٠٠ وحدة سكنية في "يتامار" و "بروتشين" (١٣ حزيران/يونيه)؛ وبناء ٧٣٢ وحدة في "مودعين عيليت" و ١٩ وحدة في "كفار أدوميم" (١٧ تموز/يوليه)؛ وبناء ٢٣٠ وحدة في "ماعون" (٦ آب/أغسطس)؛ وطرح عطاءات لبناء ٣٩٤ وحدة في الضفة الغربية (١١ آب/أغسطس). وبالإضافة إلى ذلك، أفادت منظمة السلام الآن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أن إسرائيل دعمت بنشاط إنشاء بؤرتين استيطانيتين جديدتين، تحملان اسم "ناهالي تل" و "شمال تسوفين"، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، قامت إسرائيل بتحويل إحدى الكليات في

مستوطنة ”أرييل“ إلى جامعة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، اتخذت إسرائيل تدابير من أجل ”إضفاء طابع قانوني“ على مستوطنة ”راهيم“ قرب نابلس على إثر دمج بؤرتين استيطانيتين.

٢٢ - وفي القدس الشرقية المحتلة، أعلن عن القرارات التالية أو تمت الموافقة عليها أو إصدارها: وضع خطة لبناء ٧٩٧ وحدة سكنية غرب مستوطنة ”جيلو“ (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)؛ وطرح عطاءات لبناء ٦٠٧ وحدات سكنية في ”جفعات زئيف“ و ٦٠٦ وحدات في ”راموت“ (٦ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وبناء ١٥٠٠ شقة في ”رامات شلومو“ (١٧ كانون الأول/ديسمبر)؛ وبناء ٦١٢ ٢ وحدة في ”جفعات هماتوس“ (١٩ كانون الأول/ديسمبر)؛ وبناء ٢٤٢ ١ وحدة في ”جيلو“ (٢٥ كانون الأول/ديسمبر)؛ وبناء ١٢٠ وحدة إضافية في ”جفعات زئيف“ (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣)؛ وبناء ٣٠٠ وحدة جديدة في ”راموت“ (٣٠ أيار/مايو)؛ وبناء ٦٩ مترلا في المدينة (٢٦ حزيران/يونيه)؛ وطرح عطاءات لبناء ٧٩٣ وحدة في المدينة (١١ آب/أغسطس)؛ ووضع خطة لبناء ٩٤٢ وحدة سكنية في ”جيلو“ (١٣ آب/أغسطس). ويضاف إلى ذلك أن لجنة القدس للتخطيط والبناء وافقت، في ١٦ كانون الثاني/يناير، على بناء كلية جديدة لقوات الدفاع الإسرائيلية على مقربة من جبل الزيتون في القدس الشرقية. وفي ٨ تموز/يوليه، وافقت اللجنة ذاتها على إنشاء متزه وطني جديد في جنوب القدس على أرض فلسطينية.

٢٣ - قامت البعثة الدولية لتقصي الحقائق الرامية إلى التحقيق في الآثار التي تحدثها المستوطنات الإسرائيلية في الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي عينها مجلس حقوق الإنسان وتتولى رئاستها كريستين شانيه، القاضية في محكمة النقض الفرنسية، وعضو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، بنشر النتائج التي توصلت إليها، وذلك في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/HRC/22/63). وأشارت البعثة إلى أن العديد من حقوق الإنسان المتعلقة بالشعب الفلسطيني يجري انتهاكها بسبب الحملة الاستيطانية الإسرائيلية، وشدت على أن الانتهاكات يرتبط بعضها ببعض وتشكل جزءا من نمط عام لانتهاكات تحدث يوميا وتمثل أساسا في إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتمييز المنهجي ضده. ومنذ عام ١٩٦٧، تولت الحكومات الإسرائيلية بشكل علني قيادة عمليات التخطيط للمستوطنات وتشبيدها وتطويرها وتعزيزها وتشجيعها، وتشارك بصورة مباشرة في ذلك، وكان لديها السيطرة الكاملة على هذه العمليات. وقد عملت كيانات القطاع الخاص على التمكين من بناء المستوطنات ويسرت ذلك، وحققت أرباحا من ورائه. وترى البعثة أنه فيما يتعلق بالمستوطنات، تُخَلِّ إسرائيل إخلالا خطيرا بالتزاماتها بموجب الحق في تقرير المصير

وبعض الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الالتزام بعدم نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة، وأنه، امتثالا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩)، يجب على إسرائيل أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية بدون شروط مسبقة. وذكرت البعثة أيضا أن تصديق دولة فلسطين على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي أنشأ اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في قيام السلطة القائمة بالاحتلال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإبعاد أو نقل شرائح من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها، قد يؤدي إلى المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وتحقيق العدالة للضحايا.

٢٤ - وفي ١٩ تموز/يوليه، نشرت المفوضية الأوروبية مبادئ توجيهية جديدة، تسري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تحظر تمويل الكيانات المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية أو مرتفعات الجولان. وتفيد التقارير بأن المفوضية تسعى أيضا إلى صياغة مشروع مبادئ توجيهية شاملة بشأن وضع العلامات على منتجات المستوطنات بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة الشؤون الاقتصادية في هولندا في ٦ آذار/مارس توجيهها إلى جميع سلاسل التجزئة في البلد بأن تذكر منشأ المنتجات القادمة من الأراضي المحتلة.

### العنف الذي يمارسه المستوطنون

٢٥ - لا يزال العنف الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية والقدس الشرقية يشكل مصدر قلق بالغ. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، كان قد وقع ما لا يقل عن ٨٤ واقعة أدت إلى وقوع ضحايا فلسطينيين، و ٢٢٨ واقعة أدت إلى إلحاق ضرر بالمتلكات أو الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى آب/أغسطس ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، وقع ما لا يقل عن ٣٧ واقعة أدت إلى وقوع ضحايا إسرائيليين وثمانى حوادث أدت إلى إلحاق ضرر بالمتلكات أو الأراضي الإسرائيلية. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأضرار التي ألحقها المستوطنون بأشجار وشجيرات الزيتون المملوكة للفلسطينيين، التي بلغ عددها ٢٧٢ ٧ شجرة وشجيرة في عام ٢٠١٣ (حتى تموز/يوليه). وفي عام ٢٠١٢، تم الإبلاغ عن أن أكثر من ٦٠٠ ٨ شجرة قد جرى حرقها أو اقتلاعها أو إلحاق أضرار بها.

٢٦ - وقد أفادت منظمة "بيش دين" الإسرائيلية لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٣ أنه في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣، أسفرت نسبة ٨,٥ في المائة فحسب من



التحقيقات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية إثر الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين بمساعدة المنظمة، عن توجيه اتهام إلى الإسرائيليين المشتبه في قيامهم بإلحاق الضرر بالفلسطينيين وممتلكاتهم. ولاحظت البعثة الدولية لتقصي الحقائق في تقريرها (A/HRC/22/63) أن هويات المستوطنين المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف والتخويف معروفة لدى السلطات الإسرائيلية، ومع ذلك تستمر هذه الأعمال في الحدوث دون محاسبة، وخلصت إلى أن هناك تمييزاً من المؤسسات ضد الشعب الفلسطيني عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العنف.

### القدس

٢٧ - أفادت رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، في أيار/مايو ٢٠١٣، بأن هناك ٣٧١ ٨٤٤ فلسطينياً يشكلون ٣٩ في المائة من مجموع سكان القدس. ويعيش نحو ٧٩,٥ في المائة من السكان وحوالي ٨٥ في المائة من الأطفال في القدس الشرقية تحت خط الفقر، وهو أسوأ معدل على الإطلاق. ولا يزال هناك نقص مزمن في أكثر من ١٠٠٠ فصل دراسي في النظام التعليمي في القدس الشرقية. وغير مسموح للفلسطينيين بالبناء إلا في ١٤ في المائة من القدس الشرقية. وقد صودرت ثلث الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧، وتم بناء الآلاف من الوحدات السكنية الاستيطانية عليها. وأدى قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل، وإغلاق نقاط العبور وتنفيذ نظام صارم "لتصاريح الدخول"، إلى فصل القدس الشرقية فعلياً عن الضفة الغربية، مما يزيد من تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية بالفعل لدى السكان الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٢، ألغت إسرائيل إقامة ١١٦ فلسطينياً من القدس. ومنذ عام ١٩٦٧، أنكرت إسرائيل حق ٢٦٣ ١٤ فلسطينياً في الإقامة وألغت هذا الحق.

### المنطقة جيم

٢٨ - وفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن نحو ١٥٠.٠٠٠ فلسطينياً يعيشون في ٥٤٢ مجتمعا محلياً في "المنطقة جيم"، التي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بسيطرة شبه حصرية بموجب اتفاقات أوسلو مع وجود نظام معقد للإجراءات المادية والإدارية. وثمة نحو ٣٢٥.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في نحو ١٣٥ مستوطنة وحوالي ١٠٠ بؤرة استيطانية في المنطقة جيم. وثمة قيود شديدة على قيام الفلسطينيين بالبناء في ٢٩ في المائة من المنطقة جيم، وتقل النسبة المقررة للإنشاءات الفلسطينية عن واحد في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش ٥.٠٠٠ فلسطينياً في ٣٨ مجتمعا

محليا واقع في مناطق محددة بأنها "مناطق إطلاق النار" المخصصة للتدريب العسكري، مما يزيد من أوجه الضعف ومخاطر التشرذم لديهم.

### الجدار العازل

٢٩ - تواصل إسرائيل بناء الجدار بشكل غير قانوني في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة وحوّلها، في تحد للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه ٢٠١٣ بأن الطول الإجمالي للجدار يبلغ حوالي ٧١٢ كيلومترا، أي أكثر من ضعف طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل. وقد تم إنجاز نحو ٦٢ في المائة من الجدار. وإذا اكتمل البناء على النحو المخطط له، فسيتم نحو ٨٥ في المائة من المسار داخل الضفة الغربية، وليس على امتداد الخط الأخضر، مما يؤدي إلى عزل ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويعتمد نحو ١١ ٠٠٠ من الفلسطينيين الذين يعيشون في ٣٢ بلدة واقعة بين الجدار والخط الأخضر على تلقي تصاريح إسرائيلية أو ترتيبات خاصة للعيش في ديارهم. وهناك نحو ١٥٠ من المجتمعات المحلية الفلسطينية لديها أراض واقعة خلف الجدار، مما يحمل السكان على التماس تصريحات خاصة أو "التنسيق المسبق" مع السلطات الإسرائيلية كي يتمكنوا من الوصول إليها.

### أعمال الهدم والتشريد

٣٠ - وفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت إسرائيل بهدم ٥٩٤ بيتا على الأقل من البيوت المملوكة للفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تشريد ٩٢٤ شخصا على الأقل (حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر). وحدثت زيادة كبيرة في أعمال الهدم والتشريد، في القدس الشرقية، وقد بلغ عدد الأشخاص المشردين في المدينة في عام ٢٠١٣ حتى آب/أغسطس ٢٠١٣ أكثر من ٢٥٠ شخصا، وهو أكثر من مجموع عدد الأشخاص المشردين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مجتمعين. وقد جرى هدم بلدة بير نابالا البدوية في القدس الشرقية بأكملها في آب/أغسطس، مما أدى إلى تشريد ٣٩ شخصا، بينهم ١٨ طفلا، بذريعة أن البيوت السكنية والمعيشية لم تصدر بشأنها تصاريح بناء من إسرائيل.

### الأمن

٣١ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شنت إسرائيل هجوما عسكريا واسع النطاق في قطاع غزة أسمته "عملية عمود السحاب"، واستهدفت خلاله اغتيال القائم بأعمال رئيس الجناح العسكري لحماس. وردت الجماعات الفلسطينية المسلحة بإطلاق صواريخ إلى

داخل إسرائيل، واستمرت الأعمال العدائية حتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استهدفت إسرائيل خلال ثمانية أيام من القتال أكثر من ١ ٥٠٠ موقع في مختلف أنحاء قطاع غزة، مما أسفر عن مصرع ١٦٥ فلسطينيا، من بينهم ٩٩ فلسطينيا يعتقد أنهم مدنيون، منهم ٣٣ طفلا و ١٣ امرأة. وأفادت وزارة الصحة في غزة أن ١ ٣٩٩ فلسطينيا قد أصيبوا بجروح، يعتقد أن معظمهم من المدنيين. وخلال نفس الفترة، أطلقت الفصائل المسلحة الفلسطينية ١ ٥٠٦ صواريخ باتجاه إسرائيل، ووفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي، فقد قُتل ستة إسرائيليون، منهم ثلاثة مدنيين، وذلك نتيجة للهجمات الصاروخية، وأصيب ٢٢٤ آخرون بجروح، وأفادت التقارير بأن الغالبية العظمى منهم من المدنيين.

٣٢ - وفي الجمل، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٩٦ فلسطينيا وجرحت ما يزيد على ١ ٦٠٠ في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر) وذلك في حوادث تشمل الغارات الجوية وفرض قيود على المرور قرب السياج الحدودي. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ثلاثة فلسطينيين، منهم طفلان، وأصيب ٢٤ فلسطينيا، منهم ١٩ طفلا، بجروح في حوادث تتصل بالذخائر غير المنفجرة.

٣٣ - وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية القيام بعمليات اعتقال وشن غارات عسكرية روتينية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر)، قُتل ٢٠ فلسطينيا وأصيب ما يزيد ٢٠٠ ٤ بجروح على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك أثناء اشتباكات وقعت مع المتظاهرين. وألقت القوات الإسرائيلية القبض على ٣ ٥٨٣ فلسطينيا على الأقل خلال أكثر من ٣ ٠٠٠ عملية من عمليات البحث والاعتقال.

٣٤ - واستمر قتل المدنيين الفلسطينيين المشاركين في المظاهرات ضد الاحتلال وإصابتهم بجروح من جراء إفراط إسرائيل في استعمال القوة، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية والطلقات المطاطية. وقد ذكرت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان، في تقرير صدر في تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن استخدام الجيش الإسرائيلي بشكل روتيني للطلقات المعدنية المغطاة بالمطاط كوسيلة لتفريق المظاهرات في الأرض الفلسطينية المحتلة، أن ما لا يقل عن ١٩ فلسطينيا، بينهم ١٢ قاصرا، قد قُتلوا بطلقات من هذا القبيل، وذلك منذ عام ٢٠٠٠. وذكرت أيضا أن قوات الأمن الإسرائيلية قد استخدمت بشكل روتيني أسلحة أخرى للسيطرة على الحشود، من قبيل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة، وخرطوم المياه،

ورذاذ الفلفل، وذلك بسبل خطيرة وغير مشروعة، مع ضآلة المسآلة اللازمة للحيلولة دون تكرار هذا السلوك.

### قطاع غزة

٣٥ - لا تزال القيود المفروضة التي طال أمدها على حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه ودآخله، تؤدي إلى تقويض الأحوال المعيشية لدى السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ١,٧ مليون نسمة. ووفقا لما ورد في التقرير الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه ٢٠١٣، تعاني نسبة ٥٧ في المائة من الأسر المعيشية في غزة من انعدام الأمن الغذائي، وتتلقى نسبة ٨٠ في المائة منها معونات، وتبلغ نسبة البطالة ٣٤,٥ في المائة فيما بين الأشخاص الذين لديهم القدرة على العمل والاستعداد لذلك. وتؤدي المشاكل التي طال أمدها المتمثلة في نقص الكهرباء ونقص الوقود إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى ١٢ ساعة في اليوم. وفي الوقت الراهن هناك أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص مشرد بسبب عدم قدرتهم على إعادة بناء منازلهم التي دمرت خلال أعمال القتال. ومنذ عام ٢٠٠٧، قُتل ما لا يقل عن ٢٣٠ مدنيا فلسطينيا، وجرح ما يزيد على ٤٠٠ فلسطينيا في أثناء عملهم في الأنفاق المستخدمة في نقل السلع، المفروض عليها قيود، من مصر إلى غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١٥ شخصا وجرح ٢٠ آخرين في حوادث متصلة بالأنفاق (حتى آب/أغسطس).

٣٦ - وكان عدد الأشخاص الذين سُمح لهم بالخروج من غزة عن طريق إسرائيل في النصف الأول من عام ٢٠١٣ أقل من ٢٠٠ شخص يوميا (في المتوسط)، بالمقارنة مع الفترة المناظرة من عام ٢٠٠٠ حيث بلغ العدد نحو ٢٦ ٠٠٠ شخصا. وبلغ حجم السلع الخارجة من غزة أقل من حمولة شاحنة واحدة يوميا (في المتوسط) في النصف الأول من عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٣٨ شاحنة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (قبل فرض الحصار). ويحظر عموما الوصول إلى الأراضي الواقعة في نطاق ٣٠٠ متر من السياج المحيط بغزة الذي أقامته إسرائيل، وهناك خطورة في إمكانية الوصول إلى المناطق الزراعية الأبعد من ذلك بعدة مئات من الأمتار. أما الصيادون الفلسطينيون فلا يسمح لهم بالوصول إلا إلى أقل من ثلث مناطق صيد الأسماك المخصصة لهم بموجب اتفاقات أو سلو (٦ أميال من ٢٠ ميلا بحريا) ولا يُسمح لهم بالوصول إلى مناطق صيد الأسماك الأكثر ربحية قبالة ساحل غزة. وقد تأثرت معيشة الآلاف من الأسر بالقيود المفروضة على سبل الوصول إلى الأماكن المنشودة: ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣، انخفض عدد صيادي الأسماك من ١٩ ٠٠٠ صياد إلى ٣ ٥٠٠ صياد فقط، يعتمد حوالي ٩٥ في المائة منهم على المعونة الدولية.

## المياه

٣٧ - تسيطر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سيطرة تامة تقريبا على جميع الموارد المائية الجوفية والسطحية، وعلى بناء الآبار وخزانات الصرف الصحي الجديدة وتحسين الآبار الموجودة والبنية الأساسية الأخرى المتعلقة بالمياه في الضفة الغربية. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن حوالي مليون فلسطيني يقيمون في ٤٩٢ مجتمعا محليا في الضفة الغربية لديهم إمكانية الحصول على المياه أو استهلاكها بمقدار ٦٠ لترا من الماء للفرد في اليوم أو أقل، وذلك أقل بكثير مما توصي به منظمة الصحة العالمية بأن يكون للفرد ١٠٠ لتر في اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٣١٣ ٠٠٠ فلسطيني في ١١٣ مجتمعا محليا لا تصل إليهم شبكة المياه، الأمر الذي يفضي إلى تكبد تكاليف باهظة متصلة بشراء المياه. ويستهلك المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ما يقرب من ستة أضعاف المياه التي يستهلكها الفلسطينيون. وفي بعض الحالات تكون التفاوتات أكبر من ذلك: حيث تستهلك مستوطنتا البحر الميت "متزبي شالم" و "كاليا" حوالي ٧٠٠ لتر للفرد في اليوم، في حين أن قرية الجفتلك الفلسطينية المجاورة تبلغ إمكانية الحصول على المياه فيها ٦٦ لترا للفرد في اليوم، وأن القريتين الفلسطينيتين النويعة والحديدية تمان بأزمة إنسانية، إذ تبلغ إمكانية الحصول على المياه فيهما ٢٤ و ٢٢ لترا للفرد في اليوم، على التوالي.

٣٨ - وفي غزة، ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا يحصل على المياه الجارية يوميا سوى ربع عدد الأسر المعيشية، وخلال ساعات معدودة فحسب، وما يزيد على ٩٠ في المائة من المياه المستخرجة من طبقات المياه الجوفية في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري. ويلقى حوالي ٩٠ مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة، أو المعالجة جزئيا، في البحر قبالة ساحل غزة كل يوم، مما يتسبب في مخاطر على الصحة العامة.

## النساء والأطفال

٣٩ - في آذار/مارس ٢٠١٣، أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه رغم ازدياد مشاركة الإناث في القوة العاملة خلال السنوات العشر الماضية، ظل معدل المشاركة منخفضا بنسبة ١٧,٤ في المائة عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة بلغت ١٠,٣ في المائة عام ٢٠٠١. وارتفع معدل البطالة لدى الإناث إلى ٣٢,٩ في المائة عام ٢٠١٢ مقارنة بنسبة بلغت ١٣,٨ في المائة عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة الإناث في الضفة الغربية ٢٠,٧ في المائة من أعضاء المجالس المحلية، و ٤٠,٦ في المائة من العاملين في القطاع العام.

٤٠ - وفي تقرير صدر في آذار/مارس ٢٠١٣، ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في إطار نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي بات فيما يبدو أمرا شائعا ومنهجيا وممارسة راسخة. ويشمل هذا النمط من سوء المعاملة اعتقال الأطفال في منازلهم بين منتصف الليل والساعة الخامسة صباحا على أيدي جنود مدججين بالسلاح؛ واتباع ممارسة عصب أعين الأطفال وربط أيديهم برباط من البلاستيك؛ وإيذاءهم لفظيا وجسديا أثناء نقلهم إلى موقع الاستجواب، بما في ذلك استخدام قيود مؤلمة، وحرمانهم من الحصول على المياه والغذاء واستعمال المراحض وتلقي الرعاية الطبية؛ واستجوابهم باستخدام العنف الجسدي والتهديدات؛ وانتزاع الاعترافات منهم بالإكراه؛ وعدم السماح بحضور محاميهم أو أفراد أسرهم أثناء الاستجواب. وتستمر هذه المعاملة التي تتعارض مع حقوق الطفل أثناء مثولهم أمام المحكمة، بما في ذلك تكميل الأطفال؛ وحرمانهم من الإفراج بكفالة وفرض عقوبات تقضي بالتحفظ عليهم؛ ونقل الأطفال خارج الأرض الفلسطينية المحتلة لتنفيذ أحكام الإدانة الصادرة بحقهم داخل إسرائيل. ويعزلهم هذا الحبس عن أسرهم ويقطع دراستهم. وذكرت اليونيسيف أن هذه الممارسات تشكل انتهاكا للقانون الدولي الذي يحمي جميع الأطفال من سوء المعاملة لدى تعامل أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات العسكرية والقضائية معهم.

### السجناء

٤١ - واصلت اللجنة بقلق بالغ رصد أوضاع السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل في سجون ومراكز اعتقال في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. وفي ٢٢ شباط/فبراير، توفي عامل فلسطيني في محطة وقود، عمره ٣٠ عاما، عرفات جرادات، أثناء استجوابه في منشأة إسرائيلية، بعد أيام من اعتقاله على يد قوات الدفاع الإسرائيلية. وأفادت وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية بأنه قد تعرض للتعذيب بوحشية وخضع لضغوط نفسية على أساس الاشتباه بأنه ألقى حجارة على القوات الإسرائيلية. وادعى المسؤولون الإسرائيليون أنه توفي إثر إصابته بسكتة قلبية. ودعت الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في وفاته، ولكن ذلك لم ينفذ.

٤٢ - وذكرت مؤسسة الضمير الفلسطينية في حزيران/يونيه ٢٠١٣ أنه، منذ عام ١٩٦٧، توفي ٧٣ من المعتقلين الفلسطينيين نتيجة للتعذيب على أيدي المستجوبين الإسرائيليين. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه، في نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، كان في السجون الإسرائيلية ٨٢٨ ٤ من المحتجزين والأسرى الفلسطينيين لأسباب أمنية، بمن فيهم ١٣٤ محتجزا إداريا، و ١٩٣ قاصرا و ١١ امرأة.

٤٣ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، صوت مجلس الوزراء الإسرائيلي لصالح الموافقة على الإفراج عن ١٠٤ سجناء فلسطينيين كانوا محتجزين لأكثر من ٢٠ عاماً، وذلك بغية تسهيل استئناف المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية. وفي ١٤ آب/أغسطس، أفرجت إسرائيل عن ٢٦ من السجناء، قبل ساعات من انعقاد الجولة الأولى من محادثات السلام الرسمية في القدس.

### بناء الدولة الفلسطينية

٤٤ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أجريت بنجاح أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥. ولم تجر انتخابات في قطاع غزة، إذ لم تسمح سلطات حركة حماس للجنة الانتخابات المركزية بإجراء عملية تسجيل الناخبين والأعمال التحضيرية ذات الصلة للانتخابات. وفي شباط/فبراير، سمحت حركة حماس للجنة بتسجيل الناخبين في غزة بهدف التحضير لإجراء انتخابات وطنية، ولكن إسرائيل منعت نقل استمارات التسجيل من غزة إلى رام الله. واستخدمت اللجنة مساحات ضوئية لنقل البيانات رقمياً، وسلم رئيس اللجنة سجل الناخبين المستكمل إلى الرئيس عباس في ١٢ نيسان/أبريل نيسان وأبلغه بأن اللجنة مستعدة من الناحية الفنية لتنظيم أي انتخابات عندما يتقرر ذلك. وفي ٦ حزيران/يونيه، عقب استقالة رئيس الوزراء سلام فياض، أدت حكومة فلسطينية جديدة اليمين الدستورية بقيادة رئيس الوزراء المعين حديثاً رامي حمد الله، كي يتولى إدارة شؤون الدولة إلى حين تشكيل حكومة وفاق وطني. وفي هذه الأثناء، لم تتمخض سلسلة من اجتماعات المصالحة بين فتح وحماس، بوساطة مصرية، عن نتائج ملموسة.

٤٥ - وذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بأن الناتج المحلي الإجمالي قد تباطأ وازداد الفقر والبطالة في عام ٢٠١٢، بسبب استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكد أن الأزمة المالية الفلسطينية قد ازدادت تفاقمًا، نتيجة لقلّة المعونة وحجز إسرائيل للإيرادات الضريبية الفلسطينية. وتفاقت الأزمة بسبب تآكل الإيرادات الضريبية الفلسطينية نتيجة التهريب وخسارة الضرائب على الواردات من إسرائيل، التي تقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً.

### وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٤٦ - واصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم خدمات واسعة النطاق ومساعدات طارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملياتها في الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية ولبنان. وما برحت الوكالة تعاني من أزمات مالية شديدة ومتكررة، مما يهدد قدرتها على الاستمرار

في تقديم الخدمات، ومواصلة تنفيذ برامج المساعدة في حالات الطوارئ، واستكمال المشاريع الأساسية، مثل تعمير مخيم نهر البارد في لبنان. وفي ضوء تصاعد النزاع في الجمهورية العربية السورية، ينتاب الوكالة القلق بصفة خاص إزاء اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم على ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ وظلوا يعيشون في الجمهورية العربية السورية على مدار عقود من الزمان. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، تعرض للتروح أكثر من ثلثي هؤلاء اللاجئين، بتروح حوالي ٢٣٥ ٠٠٠ لاجئ منهم داخل الجمهورية العربية السورية، و ٩٢ ٠٠٠ لاجئ إلى لبنان وأكثر من ٨ ٠٠٠ لاجئ إلى الأردن. وأفضى النزاع، مع ازدياد العنف والعشوائية فيه، إلى خسائر فادحة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، حيث تضرر بشدة معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية البالغ عددها ١٢ مخيماً.

٤٧ - ورغم أن حكومة إسرائيل اتخذت بعض التدابير لتسهيل حركة دخول البضائع إلى قطاع غزة وخروجها منه، فقد استمر الحصار وجاءت تلك التدابير أدنى بكثير من المستوى المطلوب لتلبية احتياجات السكان من اللاجئين الفلسطينيين، واحتياجات الوكالة في مجال الإعمار أو ضمان تعافي الاقتصاد الذي من شأنه أن يقلل من الاعتماد على خدمات الأونروا. وتعرب اللجنة مرة أخرى عن تقديرها إزاء تفاني الأونروا وموظفيها بأسرهم في أداء مهمتها، وتدعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة التبرعات، لا سيما في ضوء الأزمات والاحتياجات السائدة، لضمان استمرار الخدمات اللازمة وتوفير الرعاية اللازمة لما يقرب من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل في إطار ولاية الوكالة.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٤٨ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، تلبية الاحتياجات الإنمائية لدى دولة فلسطين. وبهدف دعم خطة التنمية الوطنية التي تنفذها السلطة الفلسطينية وجدول أعمالها الرامي إلى بناء الدولة، شرع البرنامج الإنمائي في تنفيذ خطته الموحدة، "التنمية من أجل الحرية: أناس يملكون زمام حياتهم، وأمة قادرة على تحمل الصدمات، ٢٠١٢-٢٠١٤". وسيُنصب تركيز هذه الخطة، التي تمتد لفترة ثلاث سنوات، على الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي، واستثمارات القطاع الخاص، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، فضلاً عن البنى الأساسية العامة والاجتماعية. ودعماً لإقامة الدولة الفلسطينية، تضع خطة البرنامج الإنمائي التمكين والقدرة على التحمل والاستدامة في صلب أعمالها، مع التركيز على ثلاث مجالات تحظى بالأولوية هي: قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم، التي تشهد أقصى قدر من الاحتياجات.



٤٩ - وما زالت اللجنة أيضا تقدر الأعمال الهامة التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولاحظت أن النداء الموحد لعام ٢٠١٣ يركز على تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير مزيد من الحماية للمدنيين وتعزيز رصد الحالة الإنسانية وتقديم التقارير عنها وتعزيز هياكل تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة.

## الفصل الخامس

### الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

#### ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٦٧

##### ١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٥٠ - واصل مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد الحالة في الميدان والجهود المبذولة لاستئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. وعقد جلسات إحاطة شهرية طوال السنة في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

٥١ - وخلال المناقشات المفتوحة في المجلس المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٤ نيسان/أبريل و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، أدلى رئيس اللجنة ببيانات (انظر (Resumption) S/PV.6847؛ و (Resumption 1) S/PV.6906؛ و S/PV.6950 و (Resumption 1)؛ و S/PV.7007).

##### ٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٥٢ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن الهجمات العسكرية المميتة التي شنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة (GA/PAL/1247). وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المكتب بيانا بشأن نشاط إسرائيل الاستيطاني غير المشروع في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1252). وعلاوة على ذلك، أصدر المكتب، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بيانا بشأن محنة السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل (GA/PAL/1263).

#### باء - الإجراءات الذي اتخذته اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية

العامة ٢٠١/٦٧ و ٢١/٦٧

##### ١ - اجتماعات اللجنة في المقر

٥٣ - أطلع كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، اللجنة في جلساتها الدورية، المعقودة بالمقر في نيويورك على جملة أمور منها التطورات الأخيرة، وقام بتنظيم عرض فيلم وثائقي عن حياة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. كما أطلع أعضاء هيئة محلفين محكمة راسل المعنية بفلسطين اللجنة على نتائج دورتها التي عقدت بنيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

## ٢ - اجتماع اللجنة خارج المقر

٥٤ - بناء على دعوة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، عقدت اللجنة اجتماعاً خاصاً في كراكاس يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمناقشة الآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ والمبادرات الرامية إلى تعزيز التضامن العالمي والإقليمي مع الشعب الفلسطيني. وافتتح الاجتماع رئيس اللجنة، رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، وإلياس خاوا ميلانو، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية. واعتمد الاجتماع إعلاناً وبرنامج عمل شاملاً لدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه وتطلعاته الوطنية المشروعة.

## ٣ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٥٥ - في الفترة قيد الاستعراض، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة في عام ٢٠١٣:

(أ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، عن موضوع التحديات والفرص في الواقع الجديد لدولة تحت الاحتلال؛

(ب) اجتماع الأمم المتحدة للمشاورات مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضية فلسطين، مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، ١ آذار/مارس؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، مركز مؤتمرات الأمم المتحدة، أديس أبابا، ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، بشأن التضامن الأفريقي مع الشعب الفلسطيني؛

(د) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، بيجين، ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، عن الالتزام الجماعي الدولي بالتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

٥٦ - وحضر المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانيون، وممثلون عن المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. ويجري إصدار معلومات مفصلة عن الاجتماعات في شكل منشورات صادرة عن شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، ويمكن الاطلاع عليها على موقع "قضية فلسطين" الشبكي الذي تتولى الشعبة تشغيله.

٥٧ - وفيما يتعلق بالمناسبات المذكورة أعلاه، عقد وفد اللجنة اجتماعات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإيطالية، على هامش الحلقة الدراسية التي عقدت في روما. وفي بيجين، التقى وفد اللجنة بمسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الخارجية الصينية، بمن فيهم وزير الخارجية وانغ يي، والمبعوث للشرق الأوسط، وو سيكي.

#### ٤ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٥٨ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي. وتعرب اللجنة عن تقديرها إزاء مشاركة ممثلي هذه الجهات بنشاط في مختلف المناسبات الدولية التي عقدت تحت رعايتها.

#### ٥ - التعاون مع المجتمع المدني

##### منظمات المجتمع المدني

٥٩ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وشارك ممثلون عن المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي عقدت تحت إشراف اللجنة، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأتاحت هذه الاجتماعات لممثلي المجتمع المدني فرصة مناقشة الوضع في الميدان، وبرامجهم المعنية بدعم الشعب الفلسطيني، وزيادة تنسيق أنشطتهم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، وشجعتها على مواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

٦٠ - وأعدت اللجنة تفعيل فريقها العامل وكلفته بتنفيذ برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني. ويتولى ممثل مالطة رئاسة الفريق العامل.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اعتماد ثنائي من منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة.

٦٢ - وأنشأت شعبة حقوق الفلسطينيين صفحة للمجتمع المدني (<http://unispal.un.org/unispal.nsf/ngo.htm>) على موقع "قضية فلسطين" الشبكي، باعتبارها أداة لتبادل المعلومات والتواصل والتعاون بين المجتمع المدني واللجنة.

٦٣ - كما أنشأت الشعبة صفحة على موقع فيسبوك لنشر معلومات عن أعمال اللجنة وأعمال الأمم المتحدة ككل فيما يتصل بقضية فلسطين. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة

إصدار نشرتها الدورية الإلكترونية *NGO Action News* (أخبار عمل المنظمات غير الحكومية)، التي تتيح التواصل مع أكثر من ١٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، من أجل تجميع مبادرات المجتمع المدني ونشرها.

### البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٦٤ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة إلى تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وشارك ممثلو البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المناسبات الدولية التي نظمتها اللجنة خلال عام ٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، تكلم أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو واحد من الكنيست الإسرائيلي، وعضو سابق من الكنيست أمام الاجتماع الدولي الذي عقد في بيجين.

### ٦ - البحوث والرصد والمنشورات

٦٥ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، واستجابت لطلبات الحصول على المعلومات وتقديم الإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة التي أكدت مجددا أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، أعدت الشعبة أيضا المنشورات المذكورة أدناه لنشرها بطرق مختلفة منها شبكة الإنترنت:

- (أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛
- (ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، استنادا إلى تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛
- (ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تُنظم تحت رعاية اللجنة؛
- (د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
- (هـ) تقارير دورية تستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- (و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

## ٧ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٦ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع ما يتصل بتلك الحقوق من الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) وموقع "قضية فلسطين" الشبكي. وشملت تلك العمليات صيانة وتحسين المكونات التقنية في نظام UNISPAL (<http://unispal.un.org>) باستمرار بهدف كفاءة وجوده بلا انقطاع على شبكة الإنترنت. كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات تستهدف زيادة سهولة استعمال نظام UNISPAL وزيادة فائدته، من خلال إنشاء صفحة تركز على صفة فلسطين في الأمم المتحدة في ضوء انضمامها كدولة غير عضو لها صفة المراقب، والاستمرار في توفير عناوين الوثائق باللغة الفرنسية، وإدراج محتوى إضافي متعدد الوسائط. واستمرت التغذية باستعمال برنامجي RSS و Twitter من أجل تنبيه المستعملين إلى المواد المنشورة حديثاً.

## ٨ - برنامج تدريب موظفي حكومة دولة فلسطين

٦٧ - نفذت الشعبة البرنامج التدريبي السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين. وشارك موظفان من موظفي وزارة الاقتصاد القومي في برنامج تدريبي مدته ثلاثة أسابيع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أثناء انعقاد الدورة السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حيث تعرفا على أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجالات من بينها تيسير التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي. كما حضرا جلسات إحاطة عن أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يوشك موظفان من وزارة الخارجية على إنجاز برنامج تدريبي مدته ثلاثة أشهر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يستمر في الفترة من ١١ أيلول/سبتمبر إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويرمي إلى تعريفهما بمختلف جوانب عمل الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## ٩ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٨ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بالمقر في نيويورك، وفي مكنتي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، وإضافة إلى عقد جلسة خاصة للجنة، نُظِمَ معرض فني تحت عنوان "فلسطين: ذكريات وأحلام وصمود" تحت رعاية اللجنة، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترد تفاصيل عن الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

## الفصل السادس

### الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٦٧

٦٩ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢/٦٧، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين. وسعت الإدارة، في قيامها بذلك، إلى تعزيز الحوار والتفاهم، مع توعية الرأي العام بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٧٠ - وللاحتفال خلال عام ٢٠١٢ باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت الإدارة رسالة الأمين العام على نطاق واسع بجميع اللغات الرسمية الست، في حين ترجمت مراكز الأمم المتحدة للإعلام في العديد من المدن الرسالة إلى اللغات المحلية، ونشرتها على حساباتها في وسائط الإعلام الاجتماعية. ونُظمت المناسبات والأنشطة التذكارية في مراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم بدعم من الإدارة.

٧١ - وركز برنامج التدريب السنوي الذي عقده الإدارة للصحفيين الفلسطينيين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لأول مرة، على الصحافة الإلكترونية والوسائط الرقمية. وتم اختيار أربعة صحفيين من الإناث وأربعة من الذكور للحضور من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. واستمع الفريق إلى إحاطة من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، وحضر اجتماعات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). كما التقوا مع قادة قطاع الوسائط الرقمية من جوجل وتويتر وتبلر وهافينغتون بوست وهيئة الإذاعة البريطانية وقناة الجزيرة ورويتز وغيرها.

٧٢ - واستخدمت الإدارة أيضا جميع المنافذ والمنتجات الإعلامية، بما في ذلك وسائط الإعلام الرقمية لتسليط الضوء على مجموعة واسعة من التطورات والمسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط. وتناولت بوابة مركز أنباء الأمم المتحدة المتعددة اللغات الموضوع على نحو مستفيض، إذ تضمنت نسخها باللغتين الإنكليزية والفرنسية وحدهما أكثر من ٢٠٠ خبر عن الموضوع؛ وقدمت نسخها بالإسبانية والروسية والصينية والعربية المزيد من التغطية الإعلامية. وأنتجت الإدارة أيضا ١٠٨ نشرات صحفية بشأن قضية فلسطين باللغتين الإنكليزية والفرنسية، تضمنت موجزات الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، وكذلك البيانات التي أدلى بها الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة.



٧٣ - وكانت الأونروا وسائر كيانات الأمم المتحدة في إطار التغطية الواسعة النطاق التي تقدمها إذاعة الأمم المتحدة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة واللغات الأخرى حيث يتم الإبلاغ عن أعمال التخفيف من محنة الفلسطينيين التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٧٤ - وجرى توزيع التغطية التلفزيونية المباشرة من الاجتماعات المنعقدة في الأمم المتحدة، والبرامج الإخبارية والرئيسية التي ينتجها تلفزيون وفيديو الأمم المتحدة عن طريق مجموعة متنوعة من الوسائل والبرامج، بما في ذلك نظام التوزيع بالسواتل لشبكة يونيفيد الإخبارية (UNifeed)، والبث على شبكة الإنترنت وقناة الأمم المتحدة على شبكة تايم وارنر الكبلية في منطقة مدينة نيويورك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهزت شبكة يونيفيد الإخبارية أكثر من ٢٠ خبرا بشأن فلسطين للإذاعات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك تقارير ميدانية مقدمة من الأونروا ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، وتغطية البيانات والأنشطة الخاصة بكبار مسؤولي الأمم المتحدة.

٧٥ - وغطى موظفو وحدة الأمم المتحدة الفوتوغرافية الأحداث ذات الصلة في المقر وفي الميدان، بما في ذلك زيارة الأمين العام إلى الضفة الغربية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتصويت الجمعية العامة على صفة فلسطين، والحياة اليومية للفلسطينيين، وبخاصة الأطفال والشباب.

٧٦ - وحافظت وحدة الجولات المصحوبة بمرشدين على مسار منقح لجولات في المقر يشمل التوقف في المعرض الدائم المعنون "قضية فلسطين والأمم المتحدة". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك حوالي ١٤٨ ٠٠٠ زائر في الجولات المصحوبة بالمرشدين. وبالإضافة إلى ذلك، استمع ما مجموعه ٣٤١ شخصا من سبع مجموعات من العلماء والطلاب والمسؤولين إلى إحاطة بشأن قضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط. ورد فريق الأمم المتحدة للاستفسارات العامة على ٥٥ استفسارا يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط.

## الفصل السابع

### استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٧ - لا تزال اللجنة مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن التسوية السلمية التفاوضية للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني من جميع جوانبه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ما زالاً يشكّلان أساساً للسلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة، ويستحقان الاهتمام البالغ من جانب المجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ركزت اللجنة جهودها على إذكاء الوعي الدولي بهذه المسألة، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وحثت اللجنة المجتمع الدولي على زيادة مشاركته في العمل على استئناف مفاوضات الوضع النهائي، في إطار واضح يستند إلى المعايير المعترف بها دولياً؛ وعززت الإجراءات الدولية المناهضة للعقبات التي تعترض طريقها، من قبيل المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية؛ وشجعت على التضامن مع الفلسطينيين ودولتهم؛ وشاركت مع مختلف دوائر الاختصاص في دعم السلام. وقامت اللجنة، في برنامج عملها، بتحليل الآثار المترتبة على الواقع الجديد المتمثل في وجود دولة تحت الاحتلال. وسعت بنشاط إلى إدماج الدروس المستفادة من تاريخ مناهضة الاستعمار والفصل العنصري في البلدان الأخرى، لا سيما في أفريقيا. وواصلت حشد الدعم الدولي لبرنامج بناء الدولة الفلسطينية، مع تسليط الضوء على التكلفة الاقتصادية الباهظة للاحتلال الإسرائيلي. وحثت على زيادة الدعم المقدم من المانحين لوكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، وتقديم الدعم الإنساني الحيوي للشعب الفلسطيني.

٧٨ - ورحبت اللجنة بقبول فلسطين بوصفها دولة غير عضو لها صفة المراقب في الجمعية العامة، في حين أهابت بجميع الدول الأعضاء تقديم الاعتراف الدبلوماسي الكامل لها. وترى اللجنة أن التصويت في الجمعية العامة قد شكّل خطوة هامة نحو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وأوضح الحاجة الملحة إلى استئناف عملية السلام، ومنح دولة فلسطين حقوقاً إضافية هامة تتيح لها الانضمام إلى الأطر القانونية الدولية، والمساهمة في أعمال منظومة الأمم المتحدة ككل. وتقف اللجنة على أهبة الاستعداد لدعم المبادرات الفلسطينية المتخذة في هذا الصدد في الوقت المناسب. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر من جديد في مسألة منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في ضوء تصويت الجمعية العامة.

٧٩ - وأدانت اللجنة التدابير الانتقامية غير المشروعة التي قامت بها إسرائيل في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧، بما في ذلك احتجاز الإيرادات الفلسطينية والتعجيل بخطى الحملة الاستيطانية، الأمر الذي يثير التوترات على أرض الواقع، ويعرض للخطر التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. وتدعو اللجنة الجهات المانحة إلى إنشاء شبكة أمان مالي لمنع الأضرار التي تلحق بالمؤسسات الفلسطينية في المستقبل، التي دعمت الجهات المانحة إقامتها دعماً سخياً على مر السنين. وأدانت اللجنة التدابير غير القانونية الأخرى التي قامت بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من قبيل بناء الجدار العازل، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين، وحملة الاعتقال، وإساءة معاملة السجناء، واستمرار الحصار على غزة، وإقامة المعتقلات من نقاط التفتيش في جميع أنحاء الضفة الغربية، والتدابير التي تعرقل التنمية وتسبب في نزوح المدنيين الفلسطينيين بصورة قسرية، ولا سيما من القدس الشرقية والمنطقة جيم. وأذكت اللجنة الوعي الدولي بالممارسات التعسفية التي يواجهها الآلاف من السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، بما في ذلك الإضرابات عن الطعام التي قام بها السجناء والقصر والمحتجزون بدون محاكمة، ودعت إلى الإفراج الفوري عنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع الفلسطيني.

٨٠ - وما زال يساور اللجنة قلق عميق إزاء تكرر موجات العنف. وقد أدانت اللجنة جميع الهجمات على المدنيين، ولا سيما العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل على غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وإطلاق القذائف من غزة ضد أهداف مدنية إسرائيلية، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، وعمليات قتل المتظاهرين غير المسلحين من قبل القوات الإسرائيلية. وتطالب اللجنة الطرفين بأن يلتزما بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وتطلب اللجنة أيضاً إلى مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة اتخاذ تدابير عاجلة لإعمال القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين.

٨١ - وترحب اللجنة بالتحركات الدبلوماسية الدولية النشيطة التي قامت بها الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية والأمين العام والعديد من قادة العالم، والتي أرسى الأساس لاستئناف المفاوضات المباشرة فيما بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتشيد اللجنة بالالتزام الذي أبدته القيادة الفلسطينية إزاء التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، والذي ينبغي أن يُقابل بالمثل من الجانب الإسرائيلي. وتتطلع اللجنة إلى إجراء مفاوضات جادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ تحل جميع المسائل المعلقة وفقاً للإطار الزمني المتوخى، وتسفر عن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وحصول الدولة الفلسطينية على الاستقلال مع تمتعها بالسيادة الفعلية على

أراض متصلة جغرافيا لها مقومات البقاء وتأخذ بالديمقراطية. وإن استمرار المجتمع الدولي في المشاركة وتقديم الدعم، بما في ذلك إعادة تنشيط المجموعة الرباعية، أمر ضروري لضمان تفاوض الأطراف بحسن نية، ووفائها بالتزاماتها، وإحجامها عن اتخاذ تدابير تضر بالمفاوضات. ويلزم، لحشد التأييد الشعبي لإجراء المفاوضات، تعزيز المساعدة الدولية والتراجع بصورة ملموسة عن العمل بتدابير الاحتلال. وقد تمثل المبادرة الدبلوماسية الحالية الفرصة الأخيرة للتوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. ويساور اللجنة القلق، في هذا الصدد، إزاء الإعلانات الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة التي تهدد بعرقلة سير المفاوضات. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية الوحدة الفلسطينية تحت القيادة الشرعية للرئيس عباس لتحقيق سلام شامل.

٨٢ - ورحبت اللجنة بالنتائج والتوصيات الصادرة عن البعثة الدولية لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي ركزت على المسؤولية التي تقع على عاتق الدول وكيانات القطاع الخاص بعدم الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات. وترحب كذلك في هذا الصدد بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخراً والتي تحظر تمويل مؤسسات الاتحاد الأوروبي للكيانات الإسرائيلية التي لها علاقة بالمستوطنات، بوصفها خطوة أولى طال انتظارها صوب الوفاء بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي. وينبغي أن يتلو هذا الإجراء مزيد من التدابير الدولية المناهضة للمستوطنات.

٨٣ - وقد دأبت اللجنة على دعم بناء الدولة الفلسطينية وخطة الإصلاح الفلسطينية. ويساور اللجنة القلق إزاء تعرض الإنجازات للخطر في الوقت الراهن بسبب الأزمة المالية المزمنة، وتطلب إلى الجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها السابقة وتقديم المزيد من المعونة لتجنب استمرار التدهور. ومع ذلك، فإن اللجنة لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن للتنمية الاقتصادية المستدامة أن تترسخ في إطار نظام الاحتلال الإسرائيلي الحالي.

٨٤ - وستواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، من خلال الأنشطة الموكلة إليهما، العمل على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بقضية فلسطين وكذلك حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه الشعبة من إسهام مفيد وبناء دعماً لولايتها. وتلاحظ

مع الارتياح ما يلي: (أ) الحفاظ على مستوى الحوار القائم ومواصلة المشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف البرنامج، كما يتجسد في عدد القرارات المتخذة والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ومناسبات الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وزيادة عدد أعضاء اللجنة؛ (ب) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، كما يتجسد في عدد مؤتمرات المجتمع المدني والمنتديات العامة والاجتماعات والمشاورات التي تجري بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني؛ (ج) زيادة الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين، كما يتبين من خلال زيادة استخدام نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، والمواد الإعلامية الأخرى المنشورة على الموقع الشبكي المعنون "قضية فلسطين". وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية الذي تنفذه الشعبة سنويا قد أثبت فائدته، إذ يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية الرامية إلى بناء القدرات. وتوصي اللجنة بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وبتعزيزه حيثما أمكن.

٨٥ - وسترکز اللجنة في برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي ستعقدھا عام ٢٠١٤، الذي ستنفذه الشعبة، على توسيع نطاق الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسيرکز البرنامج أيضا على تهيئة مناخ موات لنجاح مفاوضات الوضع الدائم المستأنفة. وتعتزم اللجنة حشد مزيد من الجهود الكفيلة بإجراء فحص دقيق على المستوى الدولي لما يحدث من تطورات على أرض الواقع، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية، وستؤكد على المسؤولية التي تقع على كاهل المجتمع الدولي بصدد إنهاء جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتشجيع قيامه باتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الصدد. وستنظر اللجنة في الآثار القانونية الناشئة عن الوضع الدولي الجديد للدولة الفلسطينية، وستواصل أيضا توجيه الانتباه إلى مخنة السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية والحث على إيجاد حل ينهي محتهم.

٨٦ - وستعمل اللجنة على تحليل الدروس المستفادة والمعلومات المستقاة من المشاركين في مناسباتها، وستوائم صيغتها ومضمونها حسب الاقتضاء. وستسعى إلى أن تُشرك في مناسباتها شخصيات وخبراء دوليين بارزين ومثلي الفئات السكانية الضعيفة، مثل النساء واللاجئين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين.

٨٧ - وستستمر اللجنة في تحسين شكل اجتماعاتها العادية. وستدعو شخصيات مرموقة إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة وعموم أعضاء الأمم المتحدة. وترى اللجنة أيضا أن اجتماعات المائدة المستديرة أثبتت جدواها بشكل خاص في إيجاد مقترحات عملية تتيح اتخاذ إجراءات في الأمم المتحدة وخارجها، وستواصل استخدام هذا النوع من الاجتماعات.

٨٨ - وستواصل اللجنة حشد الدعم اللازم لبناء المؤسسات الفلسطينية ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى دعم وتعزيز مقومات بقاء الدولة الفلسطينية. وستتصل اللجنة بالحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني وتعمل معهم من أجل حشد التأييد سعيا إلى التوصل إلى حل عادل لجميع قضايا الوضع الدائم، بما في ذلك قضية اللاجئين، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٤ (د-٣). وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن تروج لثقافة السلام. وستولي اهتماما خاصا بإشراك المرأة والشباب والمنظمات التي تمثلهم في الجهود المبذولة، والتمكين لهم. وترغب اللجنة أيضا في تشجيع المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

٨٩ - وتعرب اللجنة عن عميق تقديرها إزاء مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني. ولن يترسخ السلام الشامل إلا إذا طلبت المجتمعات المدنية المعنية بقوة من قياداتها السياسية العمل على إحلال ذلك السلام. وتقتضي الحاجة بذل جهود خاصة من أجل إعادة تنشيط جبهة السلام في إسرائيل. وتثني اللجنة على ما يضطلع به عدد لا حصر له من النشطاء، بمن فيهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بالجدار، ويحاولون كسر الحصار المفروض على غزة، ويقفون أهالي دوائهم على علم بالواقع المر الممثل في العيش تحت نير الاحتلال. وتشجع اللجنة الشركاء من المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وبرلمانيهم وغيرهم من المؤسسات على كسب دعمهم التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، بشأن قضية فلسطين. وتعتقد اللجنة أن التوصيات التي اعتمدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والأعمال التي يقوم بها فريقها العامل الذي أعيد تفعيله، عاملان سيساعدان على بناء شراكات أقوى مع المجتمع المدني. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة في هذا الصدد. وتشجع اللجنة أعضائها والمراقبين على تعبئة جهود مجتمعاتهم المدنية على الصعيد الوطني، وخاصة الشباب، وإنشاء لجان للتضامن مع الدولة الفلسطينية.

٩٠ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين والمنظمات التي يعملون تحت مظلتها. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة إزاء ضمان أن تعمل حكوماتهم بمهمة على تشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وأن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

٩١ - وستواصل اللجنة مع جميع المجموعات الإقليمية الموجودة في الأمم المتحدة بهدف توسيع نطاق عضويتها. وستعمل اللجنة بمهمة على تنظيم المزيد من المناقشات المواضيعية بشأن قضية فلسطين في مختلف محافل الأمم المتحدة. وتعزم اللجنة أن تطلب إلى الجمعية العامة إعلان سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتعتقد اللجنة أن الزيادة في حجم عملها تستدعي دعم تلك الزيادة على النحو الملتمس بتوسيع نطاق عضوية مكتبها.

٩٢ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم الدعم الفني وخدمات دعم الأمانة، وبرنامج البحوث، والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية في إطار دعم استراتيجية الاتصالات التي تطبقها اللجنة. وينبغي للشعبة إيلاء اهتمام خاص بالتطوير المستمر لبوابة "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت، بما في ذلك إضافة صيغة سهلة الاستعمال عبر أجهزة الاتصال المتنقلة، واستخدام شبكات المعلومات الاجتماعية على الإنترنت مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب. وينبغي أن تواصل الشعبة أيضا تطوير مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) عن طريق إبراز القضايا والأحداث الراهنة، والاستمرار في رقمنة الوثائق التاريخية وتحميلها وإضافة خصائص بحث سهلة الاستعمال. وينبغي أن تواصل الشعبة التعاون مع مكاتب الأمم المتحدة في المقر وفي جنيف في مجال البحث عن الوثائق التاريخية. وينبغي أن تعزز الشعبة برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية، مع إيلاء اهتمام خاص بالتوازن بين الجنسين في البرنامج، وأن تتوخى الاستخدام الأمثل للموارد من أجل إتاحة مشاركة أقصى عدد ممكن من المشاركين. وينبغي تشجيع الأعضاء والمراقبين على تقديم التبرعات حسب إمكاناتهم من أجل إرساء البرنامج على أساس مالي متين. وتثني اللجنة أيضا على أعضائها والمراقبين الذين أقاموا برامج تدريبية على الصعيد الوطني لبناء القدرات الفلسطينية.

٩٣ - وينبغي أن تواصل الشعبة تنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٩٤ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام أسهم إسهاماً مهماً في تعريف وسائل الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٩٥ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظراً إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته وتكتف عملية السلام، فإن اللجنة تهاب بجميع الدول أن تنضم إليها في هذا المسعى وأن تتعاون معها وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية الدور الذي تضطلع به، وإعادة تأييد الولاية المنوطة بها.

